

قضايا بحثية 1 – الأسبوع السابع

حق النسيان الرقمي في التشريعات المقارنة

إعداد الطالب/

2025



الفرض الرئيسي للدراسة

الفرض الرئيسي الذي تقوم عليه هذه الدراسة :

"تعترف بعض التشريعات، لا سيما الأوروبية، بشكل صريح بحق النسيان الرقمي، بينما يظل هذا الحق غير منصوص عليه صراحة في تشريعات أخرى مثل التشريع الجزائري، وإن كان يُفهم ضمناً من النصوص المتعلقة بحماية الخصوصية والبيانات الشخصية."

ينبع هذا الفرض من الإشكالية المركزية التي صاغتها الباحثتان، والتي تساءلتا فيها عن مدى اعتراف المشرع الجزائري والتشريعات المقارنة بهذا الحق. ويعكس هذا الفرض تصورًا عامًا بأن هناك تباينًا بين الأنظمة القانونية في درجة الاعتراف والتنظيم القانوني للحق في النسيان الرقمي، وهو ما يمثل العمود الفقري للتحليل المقارن الذي تبنته الدراسة.

الفرض الرئيسي بهذا الشكل لا يقتصر على مجرد المقارنة النصية، بل يتضمن أيضًا بعدًا تأويليًا وتحليليًا، من خلال البحث في عمق النصوص القانونية، ومدى وضوح أو غموض الإشارات إلى هذا الحق، وتأثير ذلك على الواقع القانوني والتطبيقي في كل نظام.

الفروض الفرعية للدراسة

اعتمدت الدراسة ضمناً على ثلاثة فروض فرعية رئيسية، يستدل عليها من بنية الفصول والمباحث، ويمكن شرحها كالتالي:

1. الفرض الأول: الحق في النسيان الرقمي هو امتداد للحق في الخصوصية
يُفترض في هذا السياق أن الحق في النسيان الرقمي ليس حقاً جديداً كلياً، بل هو تطور طبيعي للحق في الخصوصية، خاصة في البيئة الرقمية. وقد تناولت الدراسة هذا الفرض في المبحث الخاص بالطبيعة القانونية للحق، وناقشت ما إذا كان هذا الحق مستقلاً بذاته أم أنه متفرع عن حق الحياة الخاصة. وقد أظهرت الدراسة من خلال المقارنة أن بعض التشريعات، كالفرنسي، ترى أن الحق في النسيان هو جزء من الحق في الحياة الخاصة، بينما تتجه اتجاهات أخرى إلى منحه صفة الاستقلالية استناداً إلى ارتباطه بالزمن وبالفضاء الرقمي.

الفروض الفرعية للدراسة

الفروض الفرعية للدراسة

اعتمدت الدراسة ضمناً على ثلاثة فروض فرعية رئيسية، يستدل عليها من بنية الفصول والمباحث، ويمكن شرحها كالتالي:

2. الفرض الثاني: الحق في النسيان الرقمي ليس مطلقاً ويجب التوفيق بينه وبين حقوق أخرى
يرتكز هذا الفرض على واقع قانوني مهم، مفاده أن ممارسة هذا الحق تخضع لتوازنات دقيقة مع حقوق أساسية أخرى، مثل الحق في حرية التعبير والحق في المعرفة. وقد عالجت الدراسة هذا التوتر من خلال تحليل القيود التي تضعها اللائحة الأوروبية (GDPR) على ممارسة الحق، حيث تمنع تطبيقه إذا كان من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة أو حرية الصحافة أو البحث العلمي.
كما أوردت الدراسة حالات واقعية قضائية، خاصة من فرنسا واليابان، تبين أنه لا يمكن تفعيل الحق في النسيان الرقمي بشكل عشوائي، بل يجب أن يتم ذلك في سياق قانوني يحترم توازن الحقوق والحريات.

الفروض الفرعية للدراسة

الفروض الفرعية للدراسة

اعتمدت الدراسة ضمناً على ثلاثة فروض فرعية رئيسية، يستدل عليها من بنية الفصول والمباحث، ويمكن شرحها كالتالي:

3. الفرض الثالث: تطور الاعتراف بحق النسيان الرقمي يختلف بين الدول

يتعلق هذا الفرض بصلب الدراسة، حيث قارنت الكاتبتان مواقف تشريعات متعددة من الحق في النسيان الرقمي. وقد بينت المقارنة أن الاتحاد الأوروبي كان رائداً في هذا المجال، من خلال الحكم الشهير في قضية Google Spain سنة 2014، ومن ثم النص الصريح على الحق في المادة 17 من لائحة حماية البيانات الشخصية.

في المقابل، لا نجد في التشريع الجزائري نصاً صريحاً يتبنى هذا الحق، وإن كان هناك إشارات ضمنية إليه في قوانين حماية البيانات، والبصمات الوراثية، وقانون التوقيع الإلكتروني. وهو ما يعكس اختلافاً واضحاً في فلسفة التعامل مع هذا الحق.

علاقة الفروض بعنوان الدراسة

- عنوان الدراسة "حق النسيان الرقمي في التشريعات المقارنة" يعبر عن محورين أساسيين:
1. موضوع الحق في النسيان الرقمي بوصفه حقًا ناشئًا في البيئة القانونية الرقمية.
 2. المقارنة بين التشريعات المختلفة في مدى اعترافها وتنظيمها لهذا الحق.

جاءت الفروض الثلاثة السابقة منسجمة تمامًا مع هذا العنوان؛ إذ تركز على تحليل طبيعة الحق، شروط ممارسته، والاختلافات بين الأنظمة القانونية المختلفة بشأن الاعتراف به. وبالتالي، فإن الفروض تعكس مضمون العنوان وتجسده في المحاور التفصيلية للدراسة.

كما أن الفرض الرئيسي يؤسس لتحليل مقارن، وهو الغرض المباشر من عنوان الدراسة، مما يضمن ترابطًا محكمًا بين الشكل والمضمون.

العلاقة بين الفروض وتساؤلات الدراسة

من خلال الإشكالية التي طرحتها الباحثتان في مقدمة الدراسة، والتي صيغت كالتالي:
"ما مدى اعتراف المشرع الجزائري والتشريعات المقارنة بالحق في النسيان الرقمي؟"
يتضح أن الفرض الرئيسي يسعى للإجابة على هذا التساؤل مباشرة، بينما تتفرع منه تساؤلات أخرى،
مثل:

- هل يعتبر الحق في النسيان حقًا مستقلاً أم جزءاً من الحق في الخصوصية؟
 - ما هي القيود القانونية التي تحدّ من ممارسة هذا الحق؟
 - كيف تعاملت الأنظمة القانونية المختلفة مع هذا الحق في النصوص والقضاء؟
- جميع هذه الأسئلة تمحورت حولها الفروض الفرعية، وبالتالي فإن هناك تطابقاً منهجياً بين الفروض
وتساؤلات الدراسة. وهذا يُعد من نقاط القوة المنهجية في الدراسة.

مدى مساهمة الفروض في تحقيق أهداف الدراسة

أهداف الدراسة كانت واضحة من خلال محتوى الخطة والمنهج، وأبرزها:

1. تأصيل مفهوم الحق في النسيان الرقمي.
2. تحليل الإطار القانوني والتشريعي لهذا الحق في النظم المقارنة.
3. تحديد القيود القانونية التي تواجه ممارسته.
4. إبراز موقف التشريع الجزائري من هذا الحق.

وقد أسهمت الفروض التي بنيت عليها الدراسة في تحقيق هذه الأهداف بشكل مباشر.

- الفرض الأول حقق الهدف المفاهيمي.
- الفرض الثاني عالج القيود.
- الفرض الثالث خدم المقارنة القانونية.

الخاتمة

إن وضوح الفروض الرئيسية والفرعية لهذه الدراسة يعكس اتساقها المنهجي، سواء مع عنوانها أو مع متغيراتها وتساؤلاتها. كما أنها مهدت الطريق لتحليل دقيق وشامل لموضوع معقد وحديث كـ"الحق في النسيان الرقمي"، وهو ما يجعل الدراسة نموذجًا جيدًا في توظيف الفروض البحثية لخدمة الإشكالية وتوجيه التحليل والمقارنة القانونية.

المرجع

شهرزاد, ب. (2025). حق النسيان الرقمي في التشريعات المقارنة.

Retrieved from .(1)11

<https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/318/11/1/2622>

78



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

